تفاصيل جديدة في خيانة مسؤول بارز بالشرعية ومحاولة عضو اخواني بالرئاسي حمايته

الأمناء/خاص:

كشف الدكتور عبدالقادر الخراز، تفاصيل مثيرة حول قضية علي النعيمي، مساعد مدير مكتب رئيس الوزراء، الذي تم اتهامه بالتواصل مع مليشيا الحوثي والتحريض ضد الشرعية اليمنية.

وأوضح الخراز في تدوينة نشرها على حسابه الرسمي بموقع إكس بأن شركة أمريكية مختصة بالتتبع كانت قد أبلغت جهات في الشرعية اليمنية قبل عدة أشهر بأن شخصًا داخل مكتب رئاسة الوزراء في عدن يتواصل مع الحوثيين ويعمل لصالحهم.

وأشار إلى أن الشركة أرسلت تحذيرات متكررة، لكنها لم تلقَ أي تجاوب جدي من الجهات المعنية، مما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان ذلك إهمالًا متعمدًا أو محاولة لإسكات التحذيرات باستخدام ذرائع مثل "العداء الشخصي"، وهي التهمة التي كان يلجأ إليها رئيس مجلس الوزراء السابق معين عبدالملك ووزير المياه والبيئة توفيق الشرجبي لمواجهة منتقديهم.

وأضاف الخراز أن أحد الأطراف التقط التحذيرات المتكررة وأبلغ الجهات الأمنية في عدن، مما أدى إلى القبض على النعيمي خلال زيارة له إلى معاشيق في الأشهر الأخيرة من عام 2024.

وتمت مصادرة أجهزته المحمولة، حيث عُثر على أدلة تثبت تورطه في أنشطة مشبوهة، بالإضافة إلى معلومات حساسة تمس مسؤولين آخرين.

وأشار الخراز إلى أن القضية لم تُكشف بالكامل بعد، وأن بعض المسؤولين الذين يعرفون بتورطهم يحاولون إخراج النعيمي من المأزق.

ووفقًا للمعلومات، تم تهريب النعيمي بطريقة ما إلى مصر، وهناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأنه غادر إلى ماليزيا، وقد ينتقل منها إلى دولة أخرى.

وأكد أن المتابعة الأمنية للملف مستمرة، وأن القضية لم تعد تهم الشرعية اليمنية فقط، بل أيضًا الدول الإقليمية والدولية.

وتصاعدت حدة الأزمة مع الصراع الذي ظهر للإعلام بين أنيس باحارثة ومطيع دماج، والذي أدى إلى إحالة باحارثة للتحقيق في جهاز الرقابة وإقالته من منصبه، بالإضافة إلى إحالة النعيمي للتحقيق في الجهات الأمنية.

وطرح الخراز تساؤلات حول سبب تحفظ عبدالله العليمي، عضو مجلس الرئاسة، على قرار الإحالة.

كما كشف الخراز عن معلومات تفيد بأن النعيمي غادر إلى مصر ليلتحق بأبنائه الذين يدرسون هناك بمنحة حكومية، وهو ما أثار تساؤلات جديدة حول فساد المنح الدراسية، والتي كانت قد كشفت في حملة سابقة بعنوان #لصوص_المنح.

وأشار إلى أن النعيمي كان مسؤولًا عن ملف شراء شقق في كمبوند بجانب فندق الماسة في مدينة نصر بالقاهرة، وهو ملف سبق أن كشف عنه الخراز في ديسمبر 2023.

وأضاف الخراز أن عائلة النعيمي تضم قيادات حوثية بارزة، مثل محمد صالح النعيمي، عضو المكتب السياسي الأعلى لمليشيا الحوثي، مما يثير تساؤلات حول كيفية السماح لأفراد من عائلات مرتبطة بالحوثيين بالعمل في صفوف الشرعية اليمنية.

واختتم الخراز منشوره بمطالبة الجهات المعنية بالتحقيق في كل ما يتم نشره، وعدم الاكتفاء باستخدام "شماعة العداء الشخصي" التي يستخدمها الفاسدون والمتلاعبون لتبرئة أنفسهم. وأكد أن كشف الحقائق سيستمر، داعيًا إلى محاسبة كل المتورطين في الفساد والخيانة.

جريمة ابتزاز إلكتروني تنتهي بإحراق سيدة يمنية لزوجها

الأمناء/ خاص:

في حادثة مروعة هزت الضمير الإنساني، تعرضت عائلة يمنية لمأساة إنسانية وأخلاقية مدمرة نتيجة قضية ابتزاز إلكتروني، إذ انتهى المطاف بالزوج حرقًا بزيت مغلي صبته عليه زوجته عقب طلاقه لها على خلفية منشور نشره عنها مبتز.

وقالت مصادر إعلامية إن الزوجة تم إيداعها في سجون الأمن بالمملكة العربية السعودية بتهمة قتلها لزوجها بسبب المشكلة التي تسبب بها لهما ذاك المبتز ودفعها إلى قتل زوجها بعد تطليقها.

وأكد المصادر أن الزوجان منال خالد عبده، البالغة من العمر 24 عامًا، من عزلة بني سري مديرية شرعب الرونة، وزوجها إدريس عبدالله مهيوب، من نفس المنطقة، كانا يعيشان في السعودية منذ فترة.

وأشارت المصادر إلى أن منال تعرضت لابتزاز من قبل شخص يُدعى ياسر الطويل، الذي استغل ضعفها وطلب منها مبالغ مالية كبيرة بعد رفضها لابتزازه قام بنشر صورها على صفحته بالفيسبوك، مما أدى إلى غضب زوجها وإقدامه على طلاقها وحبسها.

وذكرت المصادر أن منال رد على طلاقها فقامت بصب زيت مغلي على زوجها الذي كان راقد مما أدى إلى وفاته بعد فترة من المعاناة في العناية المركزة، بينما تم الزج بمنال في سجون المباحث السعودية، وفي المقابل يحاول المبتز التستر على جريمته.

وأوضحت المصادر أن المبتز ياسر الطويل القي القبض عليه، ويخضع للتحقيق لدى النيابة والبحث الجنائي في الحوبان بمحافظة تعز.

وتُسلط هذه الواقعة البشعة الضوء على الآثار المدمرة للابتزاز والانتهاكات الأخلاقية، وتدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة هذه الظواهر وحماية الضحايا.

فساد في وزارة النفط: وثائق تكشف تلاعب وكيل الوزارة شوقي المخلافي لصالح الإخوان

الأمناء/ خاص:

كشفت تقارير عن استمرار نفوذ قيادات حزب الإصلاح، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، في مواقع حساسة داخل الحكومة الشرعية، حيث تبرز قضية وكيل وزارة النفط والمعادن، شوقي المخلافي، كمثال على الفساد الإداري والتلاعب بالموارد الوطنية لصالح الجماعة.

تعيين غير قانوني وضغوط سياسية

تم تعيين شوقي المخلافي في منصبه عام 2013 بضغط مباشر من القيادي الإخواني حميد الأحمر، رغم عدم امتلاكه لمؤهل جامعي. وبحسب مصادر، فقد اعترف المخلافي لرئيس الوزراء حينها، محمد سالم باسندوة، بعدم امتلاكه شهادة جامعية، مكتفيًا بالإشارة إلى حصوله على 20 دورة تدريبية فقط.

صفقات مشبوهة واستغلال المنصب

يُتهم المخلافي بتمرير عشرات الصفقات النفطية لصالح شركات تابعة لقيادات إخوانية، إضافة إلى امتلاكه عددًا كبيرًا من القاطرات التي تعمل في نقل الغاز المنزلي في محافظة تعز، والتي يتم تزويدها بشحنات الغاز القادمة من مأرب بالتعاون مع قريبه عبدالقوي المخلافي، وكيل أول محافظة تعز، ما يدر عليهم أرباحًا ضخمة بطرق غير قانونية.

Republic of Yemen
Ministry of Oil and Minerals

وزارة النفط والمعادن

الموضوع / نقل راتبي الى شركة صافر لاستكشاف وانتاج النفط

وعليه :

وثائق مسربة تكشف الفساد

في عام 2017، تم تسريب وثائق تكشف توجيهات من نائب الرئيس علي محسن الأحمر ووزير الخدمة المدنية عبدالعزيز جباري، تقضي بنقل راتب المخلافي إلى شركة صافر، وصرف كافة مستحقاته رغم إيقاف راتبه من قبل الحوثيين. الوثائق تؤكد أن المخلافي استغل نفوذه لضمان استمرارية امتيازاته المالية بطرق غير قانونية.

أخونة قطاع النفط

منذ 2012، شهد قطاع النفط عمليات "أخونة" واسعة، حيث سعى حزب الإصلاح للسيطرة على شركة صافر، كبرى الشركات النفطية في اليمن. وعُينت شخصيات إخوانية في مناصب حساسة داخل الشركة، أبرزهم عادل الحيجنة، الذي يُتهم بتمويل أنشطة إرهابية وإرسال مجندين إلى ليبيا وسوريا.

بقاء رجال الأحمر في مواقعهم رغم تغيّر الحكومات

ورغم تغير الحكومات المتعاقبة في اليمن، إلا أن الشخصيات المرتبطة بنائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر والقيادي الإصلاحي حميد الأحمر لا تزال تهيمن على مواقع حساسة في الدولة، خاصة في القطاعات المالية والنفطية. ويعكس استمرار هؤلاء في مناصبهم مدى تغلغل الإخوان في مؤسسات الشرعية، ما يعيق أي جهود إصلاحية حقيقية أو إعادة هيكلة جذرية لمؤسسات الدولة.

دعوات للتدخل ومحاسبة المتورطين

وسط تصاعد المخاوف من استغلال حزب الإصلاح لموارد النفط في تمويل الجماعات المتطرفة، تتزايد الدعوات لمحاسبة القيادات الفاسدة داخل الشرعية اليمنية، وتطهير المؤسسات السيادية من العناصر المتورطة في الفساد، لضمان استغلال الموارد الوطنية في إعادة إعمار اليمن وتحقيق التنمية.

قيادي جنوبي يوضح لـ"سبوتنيك": لماذا يسعى الانتقالي لنقل البعثات الدولية من صنعاء إلى عدن

الأمناء/خاص:

أكد منصور صالح، القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي باليمن ،أن حرص المجلس على نقل عمل المنظمات والبعثات الدولية إلى العاصمة عدن، هدفه تطبيع الحياة في المدينة، والاستفادة من وجودها في تعزيز جهود الإغاثة والتنمية والاستقرار في عدن وعموم المحافظات.

وقال في حديثه لـ"سبوتنيك"، اليوم الخميس، "إن عدن اليوم هي عاصمة البلد المعترف بها دوليا، وفيها مقر الرئاسة والحكومة، وبالتالي فالوضع الطبيعي هو أن تنقل إليها كل البعثات الدبلوماسية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، خاصة في ظل التطورات الأخيرة وتصنيف جماعة الحوثي(أنصار الله) أمريكياً كمنظمة إرهابية".

وأضاف صالح أن المجلس أكد مراراً جاهزية عدن لاحتضان البعثات والمنظمات الدولية، كما أبدى خلال مناسبات عدة استعداده لتقديم التسهيلات اللازمة لضمان ممارسة هذه البعثات لأنشطتها بصورة طبيعية، عكس ما يجري معها في العاصمة اليمنية صنعاء من أعمال تضييق واعتقالات واختطافات لمنتسبي عدد من المنظمات.

وعبر القيادي الجنوبي عن الأمل في سرعة نقل مقار هذه المنظمات وأنشطتها إلى عدن، وأن يسهم وجودها في إيجاد آليات التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في الجنوب بما يسهم في بناء القدرات والتنمية المستدامة، والتمكين الاقتصادي من خلال العديد من المشاريع الصغيرة التي يحتاجها المجتمع.

ونوّه صالح إلى أن ما تشهده عدن من أمن واستقرار يوفر بيئة مناسبة لعمل وتحرك المنظمات والبعثات الدولية، وهي كذلك مناسبة لتقديم الدعم لمشاريع البنية التحتية للمدينة التي يعاني أهلها وضعا اقتصاديا صعبا، والغياب شبه الكامل للخدمات يحتاج إلى تدخل دولي عاجل.

أمريكا تحذر عُمان من إيواء الحوثيين وتدعو دول الخليج لدعم اليمن في المعركة القادمة

الأمناء/متابعات:

حذر رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في الكونغرس الأمريكي، جو ويلسون، سلطنة عمان من مخاطر استمرار تواجد قيادات مليشيا الحوثي المدعومة من إيران على أراضيها.

وجاء هذا التحذير في سياق تصاعد الضغوط الدولية على عمان لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجماعة التي تتهم بتقويض الأمن الإقليمي.

وكانت تقارير صحفية قد كشفت في ديسمبر 2024 عن توجيه واشنطن طلبًا رسميًا لسلطنة عمان لطرد قيادات الحوثي المقيمة على أراضيها، بما في ذلك رئيس وفد الجماعة المفاوض، محمد عبدالسلام، الذي يُعتبر أحد أخطر القياديين في صفوف الحوثيين.

وقال ويلسون في تدوينة على موقع التواصل "إكس": "يجب على أصدقائنا العظماء في سلطنة عمان عزل الحوثيين وليس احتضانهم. يجب إغلاق مكتب الحوثيين في عمان، ووقف غسيل الأموال، وإغلاق الحدود لوقف نقل الأسلحة للحوثيين".

وأضاف أن عمان يجب أن تتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعة المدعومة إيرانيًا.

كما وجه ويلسون دعوة لدول مجلس التعاون الخليجي لدعم اليمنيين في معركتهم القادمة ضد الحوثيين، مؤكدًا أن اليمنيين هم من سيحملون على عاتقهم مواجهة إيران وهزيمتها.

وأشار إلى أن السعودية والإمارات شريكان أساسيان في هذه المعركة، داعيًا إلى توحيد الجهود لإعادة بناء الجيش اليمني ودعمه لتحقيق النصر على الحوثيين.

وشدد السيناتور الجمهوري، الذي ينشط في تسليط الضوء على الخطر الإيراني في المنطقة، على ضرورة هزيمة الحوثيين كذراع لإيران في اليمن. وقال: "إيران سوف تُهزم على يد اليمنيين أنفسهم، وعلى أمريكا أن تساعدهم في تحقيق ذلك".

يأتي هذا التحذير في وقت تتزايد فيه الانتقادات الدولية لدور عمان في استضافة قيادات الحوثي، حيث يُعتقد أن الجماعة تستخدم الأراضي العمانية كقاعدة لتنفيذ عملياتها وتسهيل نقل الأسلحة والتمويل.

وكان ويلسون قد أشار في وقت سابق إلى أهمية "تحرير اليمن من إيران"، مؤكدًا أن إدارة الرئيس دونالد ترامب كانت تعمل مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا لتحقيق هذا الهدف.